

إسهام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في خدمة الحديث النبوي

عرض و تحليل

أ.د. الصادق كرشيد*

مستخلص

هدف البحث إلى إبراز الإسهام وجهود ابن عاشور في خدمة الحديث النبوي رواية ودراسة وتحقيقاً وتنقيحاً وسنداً وامتناً ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصل إلى العديد من النتائج أهمها استقلالية ابن عاشور في منهج تفكيره وعدم ترده في إبداء رأيه متخذاً من العقل أحد آلياته في تدبر النصوص واستنباط الأحكام من أجل ملاءمة واعدة بين حقائق الدين الخالدة وصور الحياة المتغيرة.

"وأنا أرى التحري أولى بالمسلمين، فقد طفحت عليهم الروايات، فكانت منها دَوَاهٍ وطامات. فإذا كنا متّقين في طريقنا في تغليب جانب التّحرير فالمراجعة سهلة، ولو لاح الخلاف في أول وهلة، وإن كان كلُّ ينحو إلى منهج من ذينك المنهجين، فالاختلاف في الفروع تبع للخلاف في الأصول، فلنتمسك بوثائق الودّ، ولا ننتهم باختلاف الأفهام والعقول".
محمد الطاهر ابن عاشور، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص83.

* أستاذ علوم الحديث والسيرة النبوية، كلية الآداب، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية.

المقدمة

يمثل الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور - طيب الله ثراه - أوج من انتهى إليه السند الزيتوني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من حيث الجمع بين التضلع في الدين، وتعاطي الأدب، فهو أحد رواد المدرسة المالكية في الغرب الإسلامي خلال القرن العشرين، وأحد كبار المرجعيّات الدينيّة، التي اشتهرت بإحكام الوصل بين النقل والعقل، وبين الأصالة والمعاصرة، كما يشهد له بذلك إنتاجه العلميّ الغزير، ودروسه في علوم التفسير والحديث والمنطق والبلاغة لخمس عهود في رحاب جامع الزيتونة، المعمور بالإضافة إلى ما كُلف به من الخطط الوظيفيّة، وتقلّده من المناصب العلميّة¹، كلّ ذلك وفق رؤية مُستندة لها التّحرير والتّنوير، والإصلاح والتّجديد² في إطار سياقٍ تعدديّ، وما يمليه من تنوّع واختلاف³. و يبدو أنّ تمكّن محمد الطاهر بن عاشور من الملاءمة إلى حدّ ما بين كلّ ذلك، كان من بين ما بواه للتفرّد بثلاثة ألقاب: شيخ الإسلام المالكيّ، وشيخ الجامع الأعظم، وقاضي الجماعة.

لقد ظلّ حضور محمد الطاهر ابن عاشور المفسّر واللغوي مستمراً رغم غيابه عن الساحة الفكرية لأكثر من نصف قرن⁴، دون التفات إلى ما كان له من مشاركة في إثراء الدرس الحديثي: روايةً ودراسةً، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال استعراض نماذج من جهوده في مجال علوم الحديث والسيرة النبوية للإجابة عن مجموعة من الأسئلة تتعلّق بمدى مشاركة محمد الطاهر ابن عاشور في هذا الحقل المعرفي من حيث التصنيف، وأهمّ المسائل التي حظيت باهتمامه سنداً وامتناً، وما الذي حقّقه من إضافات معرفية ومنهجية، وهل من سبيل للاستفادة مما تركه من آثار، وعبر عنه من آراء مما له علاقة بعلوم الحديث والسيرة النبوية في ظلّ ما تشهده الساحة من تباينٍ مُشطّب في قراءة النصّ الدينيّ، وكيفية تنزيله على أرض الواقع للعمل به، والاحتكام إليه، وما ترتّب عن ذلك من تداعيات شوّشت على كثير من المسلمين دينهم، ونغّصت عليهم حياتهم.

¹ كُلف الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور بعدد الخطط الوظيفيّة، كما تقلّد الكثير من المناصب العلميّة إذ بدأ مسيرته سنة 1903م بالتدريس في الجامع الأعظم، ثم في المدرسة الصادقية، عضواً بمجلس إدارة الجمعية الخلدونية سنة 1905م، واللجنة المكلفة بوضع فهرست للمكتبة الصادقية، ثم نائبا للدولة لدى التّظاهرة العلميّة، وفي سنة 1908م عُيّن عضواً في لجنة تنقيح برامج التّعليم الزيتوني، ثم بلجنة إصلاح التّعليم الزيتوني، عضواً بمجلس الأوقاف، ومجلس إصلاح التّعليم الزيتوني الثالث والرابع، وفي سنة 1911م تمّ تعيينه حاكماً بالمجلس المختلط العقاري، ثم قاضياً مالكيّاً بالمجلس الشرعي، وفي سنة 1923م أُختير مُفتياً، ثم مفتياً ثانياً مكلفاً بخطة باشا مفتي، فكبير أهل الشورى في المجلس الشرعي، مرتقياً بحلول 1932م إلى مرتبة شيخ الإسلام المالكي، فرتباً لمشيخة جامع الزيتونة على امتداد فترتين (1932 . 1932م) و (1945 . 1952م)، وتقديراً لجهوده تمّ تعيينه إثر استقلال البلاد سنة 1956م عميداً للجامعة الزيتونية فظلّ متحملاً تلك المسؤولية إلى سنة 1960م. أما على الصّعيد الخارجي فقد انتخب عضواً بمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة سنة 1950م، فالمجمع العلميّ بدمشق سنة 1955م، كما شارك في عديد المؤتمرات مشرقاً ومغرباً، وكتب في العديد من الصّحف التونسيّة والعربيّة، فضلاً عن مشاركته المتميّزة في كلّ من الموسوعة الفقهيّة الكويتيّة، ومؤتمر المستشرقين بإسطنبول سنة 1951م.

² كرشيد (الصادق)، محمد الطاهر بن عاشور: رائد التّجديد والإصلاح، مجلة التّوير، المعهد العالي لأصول الدّين بتونس، ع9، 2006 . 2007 م، ص 181 . 211.

³ الماجدي (سيف الدّين)، الآخر في المدونة التفسيرية: التحرير و التّوير نموذجاً، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلاميّة، إشراف الأستاذ الدكتور الصادق كرشيد، تاريخ المناقشة 2013م، نسخة مرقونة بالمكتبة المركزيّة بجامعة الزيتونة، تونس.

⁴ ولد محمد الطاهر بن عاشور في شهر سبتمبر 1879م، وتوفي في شهر أوت 1973م في مدينة المرسى إحدى ضواحي تونس الشماليّة.

المحور الأول: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: المحدث المؤلف.

يتجلى اهتمام محمد الطاهر بن عاشور بالحديث النبوي والسيرة النبوية من خلال ما قدّمه من دروس في رحاب جامع الزيتونة المعمور، وشارك به من محاضرات في المجمع اللغوية والمنتديات العلمية، إلى جانب ما أثرى به المكتبة العربية من مؤلفات ثمينة، برز فيها تطلّعه في الصناعة الحديثية سنداً ومنتأً، ويمكن تقسيم المتداول من تلك المؤلفات إلى:

أ - الكتب:

1- كتاب "كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ"⁵، الذي يُعتبر بمثابة شرح مُختصر لموطأ الإمام مالك بن أنس، اكتفى فيه ابن عاشور بالتركيز على ما في حاجة إلى المزيد من التدقيق والتوضيح من المسائل الحديثية، مرجحاً ما يراه أولى بالاعتماد فيما هو محلّ تنازع بين العلماء، مقدّمًا بذلك لقراءه منظومة متكاملة تجعلهم أقدر على انتقاء المقبول من الأحاديث النبوية، واستنباط ما تضمنته من الأحكام الشرعية للعمل بها ولها بما لا يخالف مقاصد الدين الإسلامي و ثوابته.

يضاف إلى ذلك ما في هذا العمل من خدمة جليّة للموطأ وللمذهب المالكي عموماً، حيث أفلح ابن عاشور نسبياً بفضل ما قام من استقرارٍ وتحليلٍ وترجيحٍ في تزكية الموطأ ممّا علق به من آراء متسرّعة، ومن ثمّ تعزيز حضوره و مزيد إشعاعه. يقول ابن عاشور مبرزاً أسباب تأليفه لهذا الكتاب، وما ضمّنه فيه من فوائد: "أما بعد فقد كانت تُعرض لي عند مُزاولة "موطأ" مالك بن أنس - رضي الله عنه - روايةً ودرايةً ومطالعةً، نُكْتُ، وتحقيقاتٌ، وفتحٌ لمغلقاتٍ، ليست ممّا تهون إضاعته، ولا ممّا تُبخس بضاعته، فكنْتُ حين أقرأته في جامع الزيتونة بتونس، عقدتُ العزم على وضع شرح عليه يفِي بهذا الغرض، يجمع أشدات ما انعقد في الدرس، وما قَبْلُ عرضٍ، ألُمُّ بما كتب الشارحون، وأنقل ذلك بما يقدره زند الذهن عند التأمل في معاني آثاره ومنازع فقه صاحبه... فأنبْتُ فيه" أهمّ ما يلوح لي من النُكت والمسائل، وكشف المشاكل، أو تحقيق مبحثٍ، أو فصل نزاعٍ، أو بيان استعمال عربيّ فصيحٍ، أو مُفردٍ غير مُتداولٍ، "فالموطأ" وإن كان قد شُرح بشروح جمّة، قد بقيت في خلاله نُكْتُ مهمّة، لم تغص على دُررها الأذهان، وهي إذا لاح شعاعها لا يهون إهمالها"⁶، مذكراً بما وقعت عليه يده من شروح الموطأ، مُثمناً إياها، موضّحاً مدى استفادته منها: "فهذه الشُّروح لا أُجلب منها إلا ما يتعيّن جلبه للتنبيه على وهم أو تقصير، وما عداه أكله إلى مُطالعة الناظر المعتنى، وأقتصر على ما ينتفخ لذهني من الحقائق والألفاظ التي أشكلت، أو

⁵ ابن عاشور (محمد الطاهر)، كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ضبط نصّه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه تلميذنا الدكتور طه بوسريح، دار سحنون للنشر والتوزيع، ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط2، القاهرة، 2007م.

⁶ ابن عاشور(محمد الطاهر)، كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ص 17 - 18 .

أهملت، أو أغفلت، وكلّهما و إن كانت قليلة وجيزة، تعدُّ من النُّكْت الغزيرة، وليست القيمة للكثير، ولا بالمكيال تُكال المآثر، ولكن رُبَّ كلمة جامعة، تجدُ أذناً سامعة، فترجع صحائف واسعة⁷.

لقد استطاع ابن عاشور بمقدّمته المتميّزة لكتابه " كَشَفُ المَغْطَى من الألفاظ والمعاني الواقعة في الموطأ" ومن خلال ما قام به من تمحيصٍ و تصحيحٍ و تحريرٍ لزهة ثلاثمائة مسألة انتقاها من بعض أبواب الموطأ، أن يتلافى ما لم ينتبه إليه السابقون، فكان عمله بحقّ لبنة تُضاف إلى المحمود من جهود السابقين واللاحقين من الباحثين.

2 - كتاب " النّظر الفسيح عن مضائق الأنظار في الجامع الصّحيح للإمام البخاري "8، الذي تناول فيه ابن عاشور بالشرح و البيان و النّقد و التّحليل بعض المسائل المحتاجة إلى المزيد من النّظر والبحث من وجهة نظره. يقول ابن عاشور مبرراً سبب تأليفه لهذا الكتاب: " ولقد كثر ما عرض لي عند روايته "صحيح البخاري" ما يستوقف طرف الطّرف، ويستحثّ بياناً لذلك الحرف، لم يُشَف فيه السابقون غليلاً، أو تجاوزه فلمّ كان عند بلوغه كليلاً، فرأيتُ حقاً أن أبين ما بدأ، وأن لا اتركه يذهبُ سُدَى"9، مُلتزماً فيما تعرّض إليه الاقتصار على ما يفي بالغرض، فراراً من التّطويل، معتذراً عمّا حصل منه من تقصير.

تناول ابن عاشور في كتابه "النّظر الفسيح" بالبحث أربعمائة وستّ وعشرين مسألة، اختارها من زهاء خمسين كتاباً من كُتُب الجامع الصّحيح للبخاري، جمع فيها بين الاختصار تارةً، والتوسع أخرى، بناءً على غرضه من التّأليف، مستعيناً في فكّ ألغازها بالقرآن الكريم وخيرة التّفاسير، والحديث النبويّ و شروحه المعتمدة، بالإضافة إلى المتميّز من المعاجم و القواميس اللغويّة.

لقد قدّم ابن عاشور بهذا العمل خدمة علميّة جليّة للجامع الصّحيح للإمام البخاري حيث أفاض في ضبط أسانيدِهِ، و تعمق في فقه متونه، مُشخّصاً جُلّ ما لم يُنتبه إليه من هَنَات، مُفصّلاً القول في كلّ ما أشكل، وفق طرائق بديعة في العرّض و التّحليل، وبأساليب بليغة في التّحرير، نزعم أنّها غير مسبوقه في مجالها بشهادة أعلام المتخصّصين.

⁷ ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، كَشَفُ المَغْطَى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ص 18 .
⁸ ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، النّظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصّحيح، نشر الدّار العربيّة للكتاب، ليبيا - تونس، ط1، 1970م.

⁹ ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، النّظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصّحيح، ص5.

ب - المقالات:

- " دَرَسٌ فِي مُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" ¹⁰.
- " مَنْ يَجِدُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ أَمْرَ دِينِهَا" ¹¹.
- " تَحْقِيقُ مُسَمَى: الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ" ¹².
- " التَّعْرِيفُ بِمُوطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ" ¹³.
- " شَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ (ﷺ)" ¹⁴.
- " التَّنْبِيهِ عَلَى أَحَادِيثٍ ضَعِيفَةٍ أَوْ مَوْضُوعَةٍ رَائِجَةٍ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ" ¹⁵.
- " الْأَسَانِيدُ الْمَرِيضَةُ الرَّأْيِيَّةُ: حَدِيثٌ: طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ" ¹⁶.
- " مَرَاجِعَةٌ وَنَقْدٌ لِكِتَابِ فَتْحِ الْمَلِكِ الْعَلِيِّ بِصَحَّةِ حَدِيثِ: بَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ عَلِيِّ لِأَبِي الْفَيْضِ أَحْمَدَ بْنِ صَدِيقِ الْغَمَارِيِّ" ¹⁷.
- " أَوْلِيَّةُ الثُّورِ الْمُحَمَّدِيِّ" ¹⁸.
- " الْمَهْدِيُّ الْمُنْتَظَرُ" ¹⁹.
- " تَحْقِيقُ رِوَايَةِ الْفَرَبْرِيِّ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ" ²⁰.
- " الْفَرَبْرِيُّ وَرِوَايَةُ الصَّحِيحِينَ" ²¹.
- " دَفْعُ إِشْكَالٍ فِي حَدِيثِ نَبَوِيِّ: " سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ" ²².
- " حَدِيثٌ: مَنْ سُئِلَ عَنِ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" ²³.
- " حَدِيثٌ: مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ" ²⁴.

¹⁰ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، دار سحنون للنشر والتوزيع ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، 1429هـ / 2008م، ص 62.

¹¹ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 112.

¹² ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 164.

¹³ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 73.

¹⁴ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 171.

¹⁵ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 94.

¹⁶ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 87.

¹⁷ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 81.

¹⁸ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 158.

¹⁹ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 49.

²⁰ مجلة الهداية، إدارة الشعائر الدينية بتونس، س 9، ع 6، 1983م، ص 98 - 99.

²¹ مجلة الهداية، إدارة الشعائر الدينية بتونس، س 10، ع 2، 1984، ص 34 - 39.

²² ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 96.

²³ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 101.

²⁴ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 108.

إنّ المتأمل فيما كتبه ابن عاشور في مجال الحديث النبويّ روايةً ودراسةً، بالإضافة إلى ما جاد به قلمه في السيرة النبويّة، يتبيّن تأسيساً على ما سبق ذكره:

أ - إنّ ما تركه ابن عاشور من آثار لم يكن تصنيفها من باب الترفّ الفكريّ بل كانت محاولة منه لوضع اللّبنات الأولى لمنهج جديد في قراءة النصوص الدينيّة، واستنباط الأحكام الشرعيّة، واستخلاص الدروس والعبر، بالاعتماد على صحيح المنقول وسديد المعقول، مُستنيراً في إقامة مشروعه بما اكتسبه من معارف، واطلع عليه من تجارب، وامتلكه من خبرات لاسيما في مجالات التدريس والافتاء والقضاء، مكتفياً بالتركيز على ما تدعو الحاجة إلى مزيد البحث فيه، وإبداء الرّأي بشأنه، دون المساس بمنزلة السّابقين، ولا الاستنقاص من عطاء اللاحقين.

ب - فضلاً عمّا تميّزت به تلك الآثار من كثرة وتنوّع وثراء في تناولها لمسائل دينيّة مختلفة، فقد غطّت وفق نفس الرّؤية والمنهج عديد المسائل التّربويّة²⁵ والقضايا الاجتماعيّة²⁶، وهو ما يؤكّد الارتباط القوي لمؤلفها بواقعه، وسعيه إلى النهوض به.

ج - إنّ البعض من تلك الأعمال كانت بمثابة أجوبة عن أسئلة من أفراد و مؤسساتٍ من المشرق والمغرب، ممّا يؤكّد قوّة حضور ابن عاشور في مختلف الأوساط العلميّة، و من ثمّ فوزه منذ زمن مبكّر بلقب " المرجع العلمي"، الشّاهد في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنّ بحثه الموسوم بـ " التّعريف بموطأ الإمام مالك" كان جواباً منه عن سؤال ورد عليه من جمعيّة النهضة الإسلاميّة بالرباط²⁷، كما التمسّت منه مجلة هدي الإسلام المصريّة تحرير القول في حديث " خُلِق النور المحمدي"²⁸، وكذلك الحال بالنسبة إلى مقاله الموسوم بـ " المهدي المنتظر" فقد كان ردّاً من فضيلته على طلب من الأستاذ حسين إبراهيم موسى²⁹، دون أن ننسى ردوده على مُراسلات طلبته و أحبائه من داخل تونس وخارجها، كما هو الحال بالنسبة إلى مقاله المعنون بـ " دفع إشكال: الحديث النبويّ: سألْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ"³⁰. وممّا يؤكّد تنامي حضور ابن عاشور وإشعاعه، استضافته للمشاركة في عديد المنتديات العلميّة، ودعوته إلى الانضمام لأكثر من مجمعٍ علميٍّ، وما حضوره لمؤتمر الاستشراق بإسطنبول إلّا خير شاهد على ذلك.

²⁵ ابن عاشور(محمّد الطاهر)، أليس الصُّبح بقريب: التعلّم العربيّ الإسلاميّ، دراسة تاريخيّة و آراء إصلاحيّة، دار سحنون للنشر والتّوزيع، و دار السلام للطباعة والنشر والتّوزيع والترجمة، الطّبعة الأولى، 1427هـ/ 2006م.

²⁶ ابن عاشور(محمّد الطاهر)، أصول النّظام الاجتماعيّ في الإسلام، الدّار التونسيّة للتّوزيع، والمؤسّسة الوطنيّة الجزائريّة، الطّبعة الثانية، 1985م.

²⁷ ابن الخوجة(محمّد الحبيب)، شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمّد الطاهر ابن عاشور، (د. ط.)، 2004م، 337/1.

²⁸ ابن الخوجة(محمّد الحبيب)، شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمّد الطاهر ابن عاشور، 358. 354 / 1.

²⁹ ابن الخوجة(محمّد الحبيب)، شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمّد الطاهر ابن عاشور، 365. 358 / 1.

³⁰ ابن الخوجة(محمّد الحبيب)، شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمّد الطاهر ابن عاشور، 329. 328 / 1.

د - تتسم آثار ابن عاشور في علوم الحديث والسيرة النبوية بالانتقاء الإيجابي لمادتها العلمية في إطار ما تدعو الحاجة إلى تناوله بالبحث حيث جاءت أعماله في شكل تعريف ببعض المصطلحات تارة³¹، وتصويب لما عثر عليه من هنات أحياناً أخرى، بالإضافة إلى فكّه لما اعترضه من الإشكالات، ممّا ساعد على تخليص الدرس الحديثي ممّا كان يشكوه من شوائب، والعودة به إلى الموقع الذي يؤهّله المشاركة في بناء فكر إسلامي أصيلٍ ومُستنيرٍ، يُواكب الحاضر و يستشرف المستقبل.

وليس ذلك بمستغرب من ابن عاشور، وهو الذي تربي في أحضان تلك العائلة العلمية، ونشأ بين كبار أعلام جامع الزيتونة، وفي مقدّماتهم شيخه سالم بوحاجب الذي سمع منه شرح القسطلاني على البخاري، والزرقاني على الموطأ، ثم تشرّفه بالإجازة المطلقة التي كتبها الشيخ لتلميذه بخطّ يده في دفتر دروسه في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة 1323هـ، محملاً إياه المزيد من المسؤولية في التعريف بالسنة النبوية، والذب عنها، وهو ما دأب عليه محمد الطاهر إلى آخر حياته. يقول تلميذه أستاذي المغفور له -بمشيئة الله تعالى- الشيخ محمد الحبيب بن الخوجة متحدّثاً عن مجالس شيخه محمد الطاهر العلمية في رحاب جامع الزيتونة، وفي بيته مع خاصته: " كان من أمتع ما شهدت له من المجالس حصص رواية الحديث النبوي في بيته، التي كان يعقدها - رحمه الله - بعد صلاة التراويح من ليالي رمضان من كلّ سنة، والتي يجلس إليه فيها ابنه العلامة النظّار المنقطع النّظير، مقام والدي الشيخ سيدي محمد الفاضل ابن عاشور، رحمه الله، فكان هذا يتلو ما شاء من الكتب الحديثية كتاب بعد كتاب، وديوان بعد ديوان، وكان أستاذنا الإمام يتولى بقلمه الأحمر تصحيح النسخ، ومقابلتها بالأصول مع المراجعة للمصادر اللغوية والشرعية وكُتّب التراجم ونحوها"³².

هذا ولئن توقّف عطاء المدرسة العاشورية الزيتونية بفقدان العالم الإسلامي للابن ثمّ لأبيه في أوائل العشريّة السابعة من القرن العشرين، فإنّ ما بذلا من جهود، و توصّلا إليه من نتائج ، ونظراً له من مشاريع كان بحق إضافة نوعية يتوجّب على الباحثين في الحق الديني خاصة العودة إليها، واستثمارها في الكثير من مناحي الحياة، حفاظاً على منهج الوسطية والاعتدال.

المحور الثاني - صناعة الإسناد عند الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور.

لقد دأب ابن عاشور على الاهتمام بالسنة النبوية بمثل اهتمامه بالقرآن الكريم، مذكراً في أكثر من مناسبة بضرورة تجنّب الخوض في القضايا التي لا تُفيد المسلمين عملاً في

³¹ يُنظر على سبيل المثال لا الحصر: " تحقيق مُسمى الحديث المُدسيّ"، تحقيقات و أنظار في القرآن والسنة، ص 164.

³² مجلة جوهر الإسلام، ع 43، ص 1978، ص 10 وما بعدها.

دينهم ولا في دنياهم مع ملازمة الحذر و التريث في قبول الأخبار، وهو ما حرص فضيلته على الالتزام به في جُل ما خطّه من سطور، وهو ما يتجلى بشكل واضح من خلال:

أ - **تحديد مظان الحديث النبوي وتتبع طرقه**، مع التعلّق في حدود ما يفي بالعرض، كما هو الحال على سبيل المثال لا الحصر، في شرحه لحديث: " مَنْ لَمْ يَهْتَمْ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ"، حيث قال ابن عاشور: " هذا الأثر تناقلته الألسن من كتاب " الإحياء للغزالي"، فقد ذكره في مبحث النصيحة للمسلمين من كتاب آداب الصّحبة بلفظ " مَنْ لَمْ يَهْتَمْ لِلْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ"، و هو ما رواه الحاكم في مُستدرکه عن حذيفة مرفوعاً. وقد ذكره الطبراني أيضاً، و السخاوي في "المقاصد الحسنة" بلفظ "مَنْ لَمْ يَهْتَمْ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ"، قال العراقي في المغني عن حمل الأسفار: و كلتا الروايتين سندهما ضعيف، وذكره السخاوي في كتاب المقاصد الحسنة عن شعب الإيمان للبيهقي من رواية وهب بن راشد عن فرقد السبخي عن أنس بلفظ " مَنْ أَصْبَحَ لَا يَهْتَمُّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ، ومن أَصْبَحَ وَهَمَّهُ غَيْرَ اللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ"، وذكره السيوطي في جمع الجوامع، وفي الجامع الصّغير بلفظ " مِنْ أَصْبَحَ وَهَمَّهُ غَيْرَ اللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ، وَمَنْ أَصْبَحَ لَا يَهْتَمُّ بِالْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ"، قال في جمع الجوامع" رواه الحاكم عن ابن مسعود وتعبّه، والبيهقي وابن النّجار عن أنس. هذه خلاصة ما قيل في ألفاظه وأسانيده، وهي كلّها مخرّجة في الكتب المعروفة بالإكثار من تخريج الضّعيف، وقد صرح العراقي والمرتضى بأنّه حديث ضعيف، ولم يبلغ مبلغ الحسن بلّه الصّحيح"³³.

ب - **المعرفة بأحوال الرّواة**، حيث كان مُلمّاً بأحوالهم، وبما قد يحوم من تحفّظات حول بعضهم، ومن شواهد ذلك تعليقه على قول داود بن الحصين: " أخبرني مُخبر أنّ عبد الله بن عباس كان يقول: دُلُوكِ الشَّمْسُ إِذَا فَأَاءَ الْفَيْءُ... الحديث"، قال ابن عاشور قيل: أراد داود بن الحصين بالمخبر عكرمة مولى ابن عباس، وإنما كنّم داود بن الحصين تسميته، لأنّ عكرمة كان يُتهم برأي الخوارج، وكان مالك يكره أن يروي عن أمثالهم، وإن كان قائلاً بقبول رواية أهل النّحل الذين لا يُبيحون الكذب ما لم يكن الرّاي داعياً إلى نخلته، حريصاً على ترويجها"³⁴.

ج - **تشخيص أوهام المحدثين وتصويبها**³⁵، ومثال ذلك ما ورد في باب قول الله تعالى " لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ"، قال ابن عاشور: " وقع فيه رواية شعيب ويونس عن ابن شهاب قول زيد بن ثابت" حتّى وجدت آيتين من سورة التّوبة مع خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحد

³³ ابن عاشور (محمد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن و السنّة، ص 108.

³⁴ ابن عاشور (محمد الطاهر)، كشف المغطى، ص 65.

³⁵ من آخر ما صنّف في هذا الباب: أوهام المحدثين الثقات، تأليف سعيد بن عبد القادر بن سالم باشنفر، دار ابن حزم، ط1، 2015م.

غيره" مع ما روى عبد الرحمن بن خالد عنه، وموسى بن إسماعيل، ويعقوب بن إبراهيم عن إبراهيم بن سعيد عنه قول زيد بن ثابت "وجدتُهما مع أبي خزيمة الأنصاري"، فهذا اضطراب من رِوَاة ابن شهاب، وخزيمة هو خزيمة بن ثابت بن الفاكه، وأبو خزيمة هو خزيمة بن أوس بن أصرم. وقد روى البخاري في تفسير سورة الأحزاب عن شعيب عن ابن شهاب أنّ آية الأحزاب وُجدت مع خزيمة الأنصاري، ولا يمكن الجمع بأنّ خزيمة وُجدت عنه آيات السورتين، وأبو خزيمة وُجدت عنده آية الأحزاب، لأنّ ذلك ينافيه قول زيد بن ثابت في الموضوعين "لم أجدها مع أحد غيره"، ولذلك جزم ابن حجر بأنّ آية الأحزاب وُجدت عند خزيمة وحده، وأنّ آية التوبة وُجدت عند أبي خزيمة، فتعيّن أنّ رواية شعيب و يونس عن ابن شهاب: أن آية التوبة وُجدت عند خزيمة وهم³⁶.

د- التفطن إلى مواضع التصحيح و تصحيحه، ومثال ذلك قوله: "قال الفربري: قال محمد بن عيَّاش...وفي بعض النسخ قال: محمد بن عباس عوض قال محمد بن عيَّاش، ولم أعرف هذا، ولا تحققتُ أهو - بمثناة وشين معجمة أم هو بموحدة وسين مَهْمَلَة - بعد مراجعات في كُتُب الرّجال والمشتبه وذيله والقاموس، وفي أسماء الذين رَوَوْا عن البخاري. وهو من أصحاب البخاري لا محالة، ولعلّه أعلى طبقة من الفربري الذي هو من صِغار أصحاب البخاري - رحمه الله - و أحسبُ سبب إغفاله أنّ الناس انحصر اعتمادهم في رواية صحيح البخاري على الفربري، وما تقرّع عنه"³⁷.

هـ - التمييز بين المرفوع والموقوف من الأحاديث من خلال المقارنة و التّرجيح ، معرّزا ما رآه أقرب إلى الصّواب بما توقّر لديه من وجوه الاستدلال، وهو ما يؤكّد معرفته الدّقيقة بمختلف مواطن الحديث وطّرقه من أوّله إلى منتهاه، ففي حديث: "شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَالِيَمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ"، قال ابن عاشور معلقاً: هذا الحديث أخرجه معظم رِوَاة "الموطأ" عن مالك موقوفاً على أبي هريرة غير مرفوع، وكذلك أخرجه البخاري، ومُسلم، وأبو داود، والنسائي من طريق مالك، وأخرجه مُسلمُ أيضاً، وابن ماجة من طريق سفيان بن عُيينة، كلّ ذلك موقوفاً على أبي هريرة، غير أنّ مُسلماً أخرجه أيضاً من طريق سفيان عن زياد بن سعد عن ثابت الأعرج عن أبي هريرة يرفعه إلى رسولِ الله (ﷺ) قال ابن عبد البر: إنّ روح بن القاسم، وإسماعيل بن سلمة روياه عن مالك مرفوعاً. وإنّ اتفاق أهل الضبط من روايته عن مالك، وسفيان مع تعدّدهم على وقفه يجعلنا في شكٍّ من صحّة رفعه إلى رسولِ الله (ﷺ)، فالظاهر أنّه من قول أبي هريرة عن اجتهاد منه بأنّه حمل الأمر الوارد

³⁶ ابن عاشور (محمد الطاهر)، التّظنّ الفسيح، ص 230 . 231.

³⁷ ابن عاشور (محمد الطاهر)، التّظنّ الفسيح، ص 236 . 137.

عن رسول الله في إجابة الدعوة في قوله: "فَلْيُجِبْ" على الوجوب. وقد عرفت نظائر لهذا الحديث من أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولو كان ذلك من كلام رسول الله لصرح به أبو هريرة، فالرواية القليلة التي رفعتها إلى رسول الله (ﷺ) لا تكافئ الروايات التي وقفته على أبي هريرة، وليس مقامها مقام قبول زيادة العدل لأن تلك الزيادة ما لا يغفل أمثال تاركها عنها، وعن التنقيب عليها... و يُحتمل أن ما رواه مرفوعاً إلى رسول الله كان رفعه مقتصرأ على قوله: "شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَالِيْمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُنْزَكُ الْمَسَاكِينُ"، فأما قوله: "وَمَنْ لَمْ يُجِبْ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ" فذلك من قول أبي هريرة لا محالة. ولأبي هريرة نظائر أمثال هذه الزيادة في أحاديثه مثل قوله: هَذِهِ مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ³⁸.

و - الاستدراك والتعقيب كلما دعت الضرورة بقطع النظر عن منزلة و مكانة المستدرك عليهم، مؤيداً تارة، و معترضاً أخرى، مُعلِّلاً ما ذهب إليه، مُستدلاً له، ومن شواهد ذلك قوله: "وأعلم أن حديث يزيد بن عبد الله بن الهاد بهذه الرواية لم يخرج البخاري ولا مسلم، وأخرجه الترمذي عن معن عن مالك مقتصرأ على بعضه، وأخرجه أبو داود عن عبد الله بن مسلمة عن مالك، وهو حديث صحيح. و من العجيب إغفال البخاري ومسلم إياه، وفيه رواية ثلاثة من أصحاب رسول الله. و يُظن أن إغفال صاحبي الصحيحين إياه راجع إلى ما وقع فيه من قول الراوي "فلقيت بصرة بن أبي بصرة"، قالوا لأن المعروف أن راوي كلام رسول الله هو أبو بصرة لا بصرة بن أبي بصرة. وهذا عندنا لا يُوجب إغفال الحديث، لأن بصرة بن أبي بصرة صحابي بالاتفاق، وكون الحديث مروياً عن أبيه عند غير يزيد بن الهاد، لا يوجب إبطال رواية بصرة لإمكان الرواية، والمثبت مقدّم على النافي. ويجوز أن يكون بصرة يُكنى أبا بصرة أيضاً، فيكون هو الواقع في حديث الجمهور"³⁹.

ز - الرّفص المبدئي لكلّ مظاهر التّقديس للمتقدّمين والمتأخّرين من العلماء الأجلاء، مع اعترافه لهم بالخلق السّمح، والسّعة في العلم، والجرأة في قول الحقّ. يقول فضيلته متحدثاً عمّا وقع فيه هذا التّيّار المنفلت من خروج عن جادة الصّواب، وما قد يترتّب عن ذلك من اغتيال للعقل و غلق لباب الاجتهاد: "كان همهم أن يُوقفوا النّاس عند ما بلغ إليه العلماء المتقدّمون، فحجّروا النّظر، وخوفوهم عواقب القول بالرّأي، وألقوا في نفوس الحكّام و الملوك أن الخروج عن ذلك قيّد شبر هو كالحاد في الدّين، وكفّران لفضيلة العلماء

³⁸ ابن عاشور (محمد الطاهر)، كشف المغطى، ص 253 . 254.

³⁹ ابن عاشور (محمد الطاهر)، النظر الفسح، ص 106.

الماضين، إلى كلماتٍ لفقوها وأحاديث وضعوها ورهبانية في تقديس المتقدمين ابتدعوا⁴⁰.

إنّ مُراد ابن عاشور من نهيه عن تقديس العلماء يتمثل في تجنّب الرّفْع من قدرهم فوق ما يستحقّون، و عدم مدحهم بما لا يتّصفون، عملاً بوصيّة رسول الله (ﷺ) " لا تُطْرُونِي كَمَا أُطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ "41، ومن باب التّنبيه إلى ما يوجد من مخاطر في حالة عدم التّفريق بين النصّ الشرعي الموحى به، و بين أي إنتاج معرفيٍّ بشريٍّ مهما كانت أهميته و منزلة صاحبه قديماً أو حديثاً.

وما كان لابن عاشور أن يصدع بوجهة نظره تلك لولا ما لاحظته من غلّو في إصرار البعض على قبول كلّ ما يصدر عن شيوخهم بالرّغم من مخالفته الظّاهرة للدليل، في حين أنّ الأصل في الأشياء أنّه إذا عُرِف الحقُّ لا يجوز تقليدُ أحدٍ في خلافه، ممّا يُوجب التمسك بالدليل حيثما كان، ومع أيّ طرفٍ كان، وصدق ابن القيم (ت 751هـ / 1350م) يوم نادى في من لاموه عن تعليقه على خطأ وقع فيه أبو إسماعيل الهروي (ت 481هـ / 1088م): " شيخ الإسلام - أي الهروي - حبيبٌ إلى قلوبنا، ولكنّ الحقّ أحبّ إلينا منه"42.

ح - عدم التمكن من الفصل في بعض المسائل: إنّ ما حققه ابن عاشور من تميّز في العناية بالسند لا يعني بالضرورة عدم توقّفه أحياناً عن تقديم الجواب الكافي حيث لم يسعفه الحظّ في أكثر من مناسبة من تقديم جوابٍ فاصلٍ، وهو ما يتجلى بصورة واضحة في أكثر من موطنٍ من تفسيره " التّحرير والتّنوير" من ذلك:

1- التوقّف في تحديد موطن الحديث كما هو الحال عند تفسيره لقوله تعالى: (وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ) (الملك: 10/67) حيث قال ابن عاشور : "وفي حديث ابن عمر: فزجره النبي (ﷺ) ، وقال: " مه، إنّ العاقل مَنْ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ"، ولم أقف عليه فيما رأيت من كتب التفسير، ولم يذكره السيوطي في التفسير بالمأثور في سورة الطور، ولا في سورة الملك"43. و من المعلوم أنّ هذا الحديث أورده ابن حجر في كتابه " المطالب العلية" حيث قال: " حَدَّثَنَا دَاوُدُ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ نَصْرَانِيٌّ مِنْ أَهْلِ جُرَشٍ تَاجِرٌ، فَكَانَ لَهُ بَيَانٌ وَوَقَارٌ، فَقِيلَ: يَا

⁴⁰ مجلة جوهر الإسلام، ع 43، س 1979، ص 18.

⁴¹ أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب " وأدكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها"، ح 3445.

⁴² ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي البركات)، مدارج السالكين بين منازل " إياك نعبد و إياك نستعين" تحقيق و تعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة السابعة، 1423 هـ / 2003 م، 3 / 152.

⁴³ ابن عاشور (محمد الطاهر)، التحرير والتّنوير، الدار التونسية للنشر بتونس و المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، (د.ت)، 27/29.

رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَعْقَلَ هَذَا النَّصْرَانِيَّ، فَزَجَرَ الْقَائِلَ، فَقَالَ: مَهْ، إِنَّ الْعَاقِلَ مِنْ عَمَلٍ بِطَاعَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى"44.

2- **عدم التوصل إلى الوقوف على إسناد الحديث**، كما هو الحال في الحديث الذي رواه مجاهد عن رسول الله (ﷺ) " عَلِّمُوا نِسَاءَكُمْ سُورَةَ النُّورِ"، قال ابن عاشور: "ولم أقف على إسناده"⁴⁵. ومن المعلوم أنّ هذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور و ابن المنذر و البيهقي عن مجاهد: قال: قال رسول الله (ﷺ) " عَلِّمُوا رَجَالَكُمْ سُورَةَ الْمَائِدَةِ، وَعَلِّمُوا نِسَاءَكُمْ سُورَةَ النُّورِ"⁴⁶، وقد نبّه السيوطي إلى ضعفه في الجامع الصغير، وقال فيه المناوي: فيه عتاب بن بشير، أورده الذهبي في الضعفاء، وقال مختلف في توثيقه، وخصيف ضعفه أحمد و غيره"⁴⁷.

3 - **التوقف في تحديد مرتبة الحديث**، ومثاله ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ) (الأعراف: 7/ 99)، قال ابن عاشور: " روى البزار وابن أبي حاتم عن ابن عباس أنّ النبي (ﷺ) سئل: مَا الْكِبَائِرُ؟ فقال: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ"، قال ابن عاشور: ولم أقف على مبلغ هذا الحديث من الصّحة"⁴⁸.

إنّ الحديث المتوقّف فيه ورد في المصنّف: أخبرنا عبد الرزاق: قال أخبرنا معمر عن أبي إسحاق، عن وبرة، عن عامر بن الطفيل، عن ابن مسعود قال: أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ"⁴⁹، وكلّ رجاله من رجال الصّحاحين، وذكر الحافظ العراقي أنّه رواه البزار من حديث ابن عباس مرفوعاً بإسناد حسن⁵⁰، كما رواه الطبراني والبيهقي في الشعب عن ابن مسعود قال: الكبائر الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَ الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، كما رواه البيهقي عن ابن عباس: الكبائر: الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ... الحديث⁵¹، و ذكر محمد بن عبد الوهاب أنّ الحديث أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس،

44 العسقلاني (أحمد بن علي بن حجر)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق غنيم عباس وياسر إبراهيم، دار الوطن للنشر والتوزيع الرياض، ط1، 1418هـ - 1997م، ج 12، ح 3307.

45 ابن عاشور (محمد الطاهر)، التحرير و التنوير، 139/18.

46 السبّوطي (جلال الدين)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، 6/124.

47 المناوي (محمد عبد الرؤوف)، فيض القدير في شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، ضبطه وصحّحه أحمد عبد السلام، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، ط1، 1994م، 328/4، ح 5482.

48 ابن عاشور (محمد الطاهر)، التحرير و التنوير، 25/9.

49 الصنعاني (عبد الرزاق بن همام)، المصنّف، عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليها حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ، 495/10، ح 19701.

50 العراقي (عبد الرحيم بن الحسين)، تخريج أحاديث الإحياء في علوم الدين لأبي حامد الغزالي، نشر دار العاصمة، ط1، 1987م، 17/4.

51 البيهقي (أحمد بن الحسين)، شعب الإيمان، دار الكُتُب العلميّة، بيروت، ط1، 1410هـ، 20/2.

ولفظه" سئل ما الكبائر؟ فقال: الإشرāk بالله، والأمن من مكر الله، واليأس من رُوح الله"، وفيه أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه⁵².و تبعاً لذلك فإن الحديث قد ورد في أكثر من موضع، هذا وإن اختلف أهو من المرفوع أم من الموقوف؟ فإنه يظل من الأحاديث التي نالت قبول جُلّ العلماء، حيث كان آخر من حسنه الشيخ الألباني - رحمه الله -

والواضح أنّ ابن عاشور قد بلغ منزلة متقدّمة في هذا الفرع من علوم الحديث بفضل ما منحه الله تعالى من مواهب، و اكتسبه من مهارات و امتلكه من خبرات، شهد له بها كلّ من تتلمذ عليه، و اطلع على آثاره، و من ثمّ فالذي تميل إليه النفس انطلاقاً من ممّا سبق ذكره أنّ ما وقع التوقّف فيه يعود على ما يبدو إلى :

أولاً : تسرّع ابن عاشور في إبداء رأيه حول بعض المسائل لكونها لا تستحق أكثر ممّا خصّصه لها من وقتٍ وجهدٍ.

ثانياً: عدم منح نفسه أحياناً مزيداً من الوقت بسبب كثرة التزاماته العلميّة و ارتباطاته المهنيّة.

ثالثاً : إنّ جُلّ المتوقّف فيه لا يُعتبر فيما يبدو من المسائل الجوهرية ولا القضايا المصيريّة.

المحور الثالث - صناعة المتن عند الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور.

لقد حرص ابن عاشور على تدبّر حديث رسول الله (ﷺ) قراءةً و فهماً و شرحاً، وفق منهج دينه لزوم مطابقة شرح اللفظ للفظ من حيث الاستعمال واستنباط المعنى بعيداً عن مختلف مظاهر التعسّف على النصوص، مؤكّداً أنّ ما كان على خلاف ذلك من بيان لفظٍ أو استنباط معنى، فهو من البدع التي يجب أن تُردّ على أصحابها الذين قد تكون من بين أهدافهم عند نظرهم في النصوص، التوسّع في الاختيارات والتأويلات من أجل تحميلها ما لا علاقة لها به، ومن ثمّ جعل النصوص حمالة أوجه، تعزيزاً لمواقفهم، غير مُكترئين بقاعدة عدم جواز استنباط معاني من النصوص غير جارية على مقاصدها وعادات استعمالها.

في هذا الإطار ووفق هذه الرؤية سعى ابن عاشور إلى خدمة متن الحديث النبوي بإبراز قيمته، وشرح غريبه، وتدبّر معانيه، غير متردّد في نقد ما يتوجّب نقده، مرجّحاً ما تطمئن إليه نفسه باعتماد صحيح المنقول وسديد المعقول من خلال:

أ - إبراز قيمة حديث الباب، وهو جهد بقدر ما يكشف عن إحاطة ابن عاشور بالحديث النبوي، فإنه خير مُطمئن للقارئ ومشجع له على مواصلة البحث والاستنباط. وهو ما برز في مواطن كثيرة وبأشكال مختلفة، كقوله: " هذا الحديث أصرح حديث في هذا الباب لأنّ فيه التّصريح بأنّ صلاة رسول الله (ﷺ) كانت جهريّة، فلا يُعارض الأحاديث الأمرة

⁵² ابن عبد الوهّاب (محمّد)، التوحيد الفريد الذي هو حقّ الله علي العبيد، نشر كليّة الشريعة بالرياض، (د.ت)، ص 95.

بقراءة المأموم مع الإمام في الصلاة السريّة، وبقية الأحاديث في هذا الباب مُجمّلات أو مرويات بالمعنى أو بزيادة من عند الراوي، ويُفسّرُها هذا الحديث⁵³.
ومن شواهد ذلك أيضاً، و التي تجلّت فيه مهارة ابن عاشور في التّمييز بين أحاديث من نفس الموضوع، قوله: " هذا الحديث أحسن حديث في هذا الباب، وأصحّه، و أقواه نسبة إلى رسول الله (ﷺ) لأنّ راويه توخّى فيه لفظ النبي (ﷺ) بدون زيادة ولا نقص، حتى أنّه لما جرى كلام الرّسول على إضمار لفظ الشّوم لأتّه جرى الكلام عليه بحضور الرّسول عليه الصّلاة والسّلام، حكى الراوي لفظه كما صدر منه، ثم فسّر الضّمير الواقع في الكلام النّبويّ بقول الراوي (يعني الشّوم)، فصار هذا الحديث الذي رواه سهل بن سعد رضي الله عنه هو الحاكم في جميع ما روي في هذا الباب، ومعناه أنّ الشّوم غير كائن"⁵⁴.
لقد كان الشيخ في جُلِّ ما أثر عنه في هذا الباب باحثاً عن الحقيقة، مُستحضراً في الغالب ما يعزّز رأيه من سديد المعقول، فكان بحق مُبدعاً فيما اعتمده من موارد، واستعمله من أساليب، وفي عموم ما توصل إليه من نتائج، أثرت في مجموعها فقه متن الحديث بشكل واضح.

ومما كان موضع اهتمام ابن عاشور أيضاً بالإضافة إلى ما سبق ذكره، تشخيصه لمدى مطابقة الحديث لترجمة الباب، درءاً لمختلف مظاهر التّزاع، مثال ذلك قوله: " توقّف الباحثون في مطابقة هذا الحديث للتّرجمة، وتكلّفوا لبيان وجه المطابقة، والذي عندي أنّ وجه المطابقة أنّ صفة كانت أمة لرسول الله (ﷺ) ثمّ صيرها زوجاً، وجعل عتقها صدأقها، فهو مطابق لقوله في التّرجمة "وَمِنْ أَعْتَقَ جَارِيَةً ثُمَّ تَزَوَّجَهَا"، فإنّ رسول الله (ﷺ) لما حَبَبَهَا بعد أن كانت غير مَحْجُوبَةٍ قد نَقَلَهَا من حال الإماء إلى حال أمّهات المؤمنين"⁵⁵.
ومما يجدر التّنبيه إليه أنّ ابن عاشور لم يفوّت على نفسه، وهو يخوض في هذه المسائل، فرصة الإشادة بالإمام مالك بن أنس من خلال تذكيره بتقننه في إيراد الأحاديث، من ذلك قوله معلّقاً: " وبهذا تُندفع جميع الاحتمالات التي وردت في هذا الحديث، وبقي مدلول الحديث دالاً على أهميّة صلاة الجماعة. وهذه نُكْتة إخراج مالكٍ إياه تحت ترجمة " فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ " لأنّه لما كان همّاً معطّلاً أو منسوخاً لم يكن دليلاً على حكم شرعيّ، ولكنّه دليل على أهميّة ما غضب لأجله رسول الله (ﷺ) "⁵⁶، مذكراً ومثمناً ما كان الإمام مالك سبّاقاً إليه من إنجازات، ساعدت في مجموعها على وضع اللّبنات الأولى للدّرس الحديثيّ عموماً، و حمايته من أي اختراق قد ينزلق به إلى ما لا يحمد عُقباه.

⁵³ ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، كشف المغطّى، ص 97 .98.

⁵⁴ ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، كشف المغطّى، ص 380، وكذلك ما أشار إليه فيما يتعلق بصوم يوم عاشوراء، ص 167 من نفس المصدر.

⁵⁵ ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، التّظنر الفّسيح، ص 264.

⁵⁶ ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، كشف المغطّى، ص 111.

ب - شرح غريب ألفاظ الحديث، باعتبارها من أولويات النظر في المتن، وتبعاً لذلك فإنّ المنتبّع لما ورد في آثار الشيخ محمّد الطاهر وفي مقدّماتها " كشف المغطى " و"النظر الفسيح" فضلاً عمّا تضمّنه تفسير "التحرير و التّنوير"، يلاحظ أنّه لم يدّخر جهداً في شرح كلّ لفظٍ تأكّد من الحاجة إلى شرحه، ومثاله ما جاء في تعليقه على حديث أنس بن مالك رضي الله عنه " ثم أرسلت السماء عزاليها". قال ابن عاشور: " هو جمع عزلاء، بالمدّ، والعزلاء فمّ القربة الذي يكون من أسفلها، ومنه يُستفرغ ما فيها من الماء. فهو - بفتح العين واللام مكسورة - بوزن فعالي في جمع فعلاء مثل صحارى، والياء هنا مفتوحة لظهور الفتحة على الياء، ولا يجوز غير ذلك هنا. ومعنى " أرسلت " حُلتْ وفُتحت، وأصل الإرسال الإطلاق من الرّبط، أي أزالته وكاء القرب، شبه شدّة المطر بانصباب الماء من قِرب كثيرة، وحذف المشبّه به، ورمز إليه بذكر لازمه، وهو العزالي، وهي طريقة المكنية، والإرسال ترشيح"57.

لقد تجاوزت جهود ابن عاشور شرح غريب الألفاظ إلى تصويب ما ألفه الناس من الاستعمالات اللغوية الخاطئة، ومثاله ما ذكره معلّقاً على ما ورد في سؤال للقاسم بن محمّد من أنّ " رجلاً طلق امرأته البتّة... إلخ"، قال ابن عاشور: " البتّة مصدر بصيغة المرّة من بتّ إذا قطع، وهمزة البتّة همزة وصل، لأنها همزة (ال)المعرّفة، وقد أغرب الدماميني في" شرح التّسهيل " فنقل عن " اللباب" أنه سُمع في البتّة قطع الهمزة، وأنّ شارحه صاحب" العُباب" قال: إنّهُ المسموع، قال الدماميني: ولا أعرف ذلك من جهة غيرهما، وردّه الدماميني. وقد اعتاد الممارسون من طلبة العلم بتونس الاقتصار على قطع الهمزة، وهو خطأ، إذ لم يذكر ذلك أحد من أئمة اللّغة، ولا يقتضيه قياس، وفي طباع النّاس إلف الغريب"58.

وممّا يضاف إلى شرحه للألفاظ الغريبة، وتصوبه لزلّات السّابقين، حرصه على تذكير قرائه في أكثر من مناسبة بصور من بلاغة رسول الله (ﷺ) علّهم يولون لغتهم نُطقاً وكتابةً ومُحاورَةً ما تستحقّه من اهتمام، يقول ابن عاشور معلّقاً على ما ورد في حديث أبي موسى " قَطَعْتُمْ ظَهْرَ الرَّجُلِ " ، هذا من بليغ الكلام النبويّ، ولم أعرف سابقاً له في كلام العرب. فهو ممّا انفرد به الرّسول (ﷺ) ، وهو تمثيل بديع، لأنّ فيه تشبيه الهيئة الحاصلة من ثناء الرّجل على الآخر، وما يحصل للممدوح إذا كان حاضراً أو إذا بلغه ذلك من الازدهاء والإعجاب بالنفس، فيظنُّ نفسه بلغت الكمال"59.

57 ابن عاشور (محمّد الطاهر)، النظر الفسيح، ص 154 . 155

58 ابن عاشور (محمّد الطاهر)، كشف المغطى، ص 250 . 251.

59 ابن عاشور (محمّد الطاهر)، النظر الفسيح، ص 308.

ج - فقه المتون وتعليل الأحكام من خلال قراءته الجامعة للمسائل، متسلحاً بمختلف ما توفّر لديه ممّا له علاقة بالنّص من القرائن ومقتضيات الأحوال باعتبارها من وجهة نظره " الحارس من الفهم الخاطئ"⁶⁰. وهو ما قد نبّه إليه كبار علماء المسلمين من مُفسّرين ومحدّثين وفقهاء وأصوليين" إذ الكلام يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك... ولا يدلُّ على معناه المراد إلاّ الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كلّ حالٍ يُنقل، ولا كلّ قرينةٍ تفتن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدّالة، فات فهم الكلام جُملةً، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكلّ مُشكل في هذا النمط، فهي من المهمّات في فهم الكتاب، بلا بدّ، ومعنى معرفة السّبب هو معنى معرفة مقتضى الحال...و إن الجَهْل بأسباب التنزيل موقع في الشّبّه والإشكالات، ومُورد للنصوص الظّاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع"⁶¹.

وتبعاً لذلك كان ابن عاشور في مختلف مؤلّفاته حريصاً على جمع القرائن كالعامل على وضع الحديث في مساقه، ومثال ذلك قوله: " مساق كلام ابن مسعود الثناء على الزّمان الذي هو فيه بأنّ أهله يضعون أمور الدّين مواضعها فيقدّمون النّفع على غيره...وذمّ الزّمان الذي سيجيئ بأنّ أهله يُفوتون الأنفع والنّافع، و يعبؤون بما دون الأنفع وبالضّار، لأنهم لا يضعون أمور الدّين مواضعها في التّرتيب والارتكاب"⁶².

هذا إلى جانب تعليله للأحكام بما لم يسبقه إليه غيره: " أمّا علّة منع النبي (ﷺ) عمّر من اشتراء الفرس، واعتباره إياه عوداً في صدقته مع أنّه إنما أراد عوده إليه بالثمن، فالعلّة صرّف النّفس عن اتّباع ما جادت به لوجه الله تعالى، ليكون ذلك أعرق في إخلاص العطيّة لله وسدّاً لذريعة التّدامة على الخير، ولذلك اختلف في أنّ هذا النّهي نهى تحريم أو نهى تنزيه"⁶³.

ومن الشّواهد الدّالة على اجتهاد ابن عاشور في إبراز الحكمة من تشريع بعض الأحكام، وتفنّنه في الاستدلال لذلك، قوله: " والذي يظهر لي أنّه لما كان الإحرام يمنع التّطيّب والتّدهنّ مع كثرة الشّعث، كان الجلاق عقب الفراغ من الحجّ أنقى للرأس وأقطع للقلّم والوسخ. والنّظافة مقصد شرعي، فدعا الرّسول (ﷺ) للذين أتوا بأقصاها تنبيهاً على فضلها، كما في قوله تعالى (فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ) سورة التّوبة: 108/9. ، ولما رام المقصرون أنّ لا تفوتهم بركة بدعائه (ﷺ) لقنوه طلب الدّعاء لهم،

⁶⁰ ابن عاشور (محمد الطاهر)، التحرير و التّنوير، 83/1.

⁶¹ الشاطبي (إبراهيم بن موسى)، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1975، 347 /3.

⁶² ابن عاشور (محمد الطاهر)، كشف المغطى، ص 121.

⁶³ ابن عاشور (محمد الطاهر)، كشف المغطى، ص 156.

فأعرض عنهم أولاً إظهاراً لفضل الحلق، ثم شرّكهم في الدّعوة بعد، كيلاً يحرّمهم من بركته"64.

د - الاستعانة باللّغة وأساليب البيان، ومثاله تعليقه على ما وقع في حديث عائشة رضي الله عنها في حديث بدء الوحي، قول خديجة رضي الله عنها: "وَتُعِينُ عَلَيَّ نَوَائِبَ الْحَقِّ"، يقول ابن عاشور: "لم أر شرحاً لهذه الجملة شافياً في شروح الصّحّاحين وكُتب غريب الحديث واللّغة، ولا يزيدون عن معنى النّوائب، دون تعرّض إلى معنى إضافة النّوائب إلى الحقّ، ولا إلى المراد من الحقّ ما هو، فإنّ الحقّ له معان كثيرة " و" يظهر أنّ هذه الكلمة مع التّراكيب المذكورة ممّا جرى مجرى الأمثال في كلام العرب"، حجته في ذلك أنّه" نُظِمَ عَلَى إيجاز بالغ، شأن الأمثال، كما أنّ نظير هذا الكلام وقع في كلام ابن الدّعنة سيّد أهل القارة مع أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه"، خالصاً إلى نتيجة أنّ: " المراد بـ" الحقّ" هنا ما قابل الباطل، وأنّ "نوائب" مراد به المعنى الإسميّ دون الوصفيّ... كما أنّ " إضافة "نوائب" إلى "الحقّ" إضافة محضّة، وليست إضافة لفظيّة، وهو ما يشعر بمعنى أنّ الحقّ هو من أوجدها وقام بذلك، أي أنّ حقّاً اعتدي عليه فقام لاسترجاعه... فالتّقدير: وتُعِينُ صاحبَ الحقّ على تحصيل حَقِّه لمن عليه في نوازل الحقّ، وتحصيله عند نوائبه، فوقع في الكلام حذف متكرّر يدلّ عليه السّياق، وهذا شأن الأمثال"65، وهكذا وتحسّباً لأيّ إشكال قد يحدث في الحال أو المأل لم يفوت ابن عاشور المناسبة لتحديد المراد بـ"النّوائب".

ومن لطائف ابن عاشور وهو يتدبّر المتون، دفاعه المستميت عن إمام المذهب مالك بن أنس، كما في تعليقه على قول إمامه: " وإِنَّمَا نُهِيَ عَنِ الْقُعُودِ عَلَى الْقُبُورِ فِيمَا نُرَى لِلْمَذَاهِبِ"، قال ابن عاشور: " ومن العجب قول ابن بطال: " إنّ تأويل مالك هذا بعيد"، وأعجب منه قول التّووي: " أنّه بعيد أو باطل"، لأنّ لفظ القُعود في نظر ابن عاشور وردّ كناية، مثل ما وقع في خبر بناء بيعة الحبشة المسماة: القُلَيْس، فجاء الكناي فقعدها فيها، قال ابن هشام: أي أحدث. ووجه هذا المحمل أنّ الشريعة مُنزّهة عن كراهة أو تحريم شيء في حقّ الميّت يجوز مثله في حقّ الحيّ، فإنّ القبر بيت للميّت، ولا مانع من القُعود على سطح بيت أحد، أو على سرير فوق سريره كبيوت المدارس و فرش مراكز البحر، فتعيّن تأويل اللفظ على محمل صحيح فصيح الاستعمال"، محتجاً لما ذهب إليه بما جاء في صحيح البخاري في باب الجريد على القبر: " وقال عثمان بن حكيم أخذ بيدي خارجة، فأجلسني على قَبْرِ، وأخبرني عن عمّه يزيد بن ثابت: قال إنّما كره ذلك لمن أحدث عليه، وقال نافع: كان

64 ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، كشف المغطّي، ص 208.

65 ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، التّظنّ الفسّيح، ص 8. 9.

ابن عمر يجلس على القُبُور، ولهذا قدّم مالك البلاغ الذي عن عليّ رضي الله عنه.⁶⁶ ولئن لم يكن ابن عاشور أول من أيد الإمام مالك فيما ذهب إليه، فإنّه كان مُبدِعاً في تعقيبه الذي جمع فيه بين صحيح المنقول وسديد المعقول، فضلاً عمّا يفرضه منطق اللّغة وفصيح الاستعمال.

وهكذا يتأكّد مرّة أخرى أنّ ابن عاشور قد أحسن استثمار مواهبه، وتوظيف قُدراته في فُهم مُراد ما استوقفه من أحاديث نبويّة، مُستنيراً بتوجيهات من سبقوه، ممثلاً فيما أجمله الغزالي بقوله: "ويكون فُهم طريق المراد: تقدّم المعرفة بوضع اللّغة التي بها المخاطبة، ثم إن كان نصّاً لا يحتمل كفى معرفة اللّغة، وإن تطرّق إليه الاحتمال فلا يُعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ، والقرينة إما لفظ مكشوف... وإما إحالة على دليل عقل... وإما قرائن أحوال، من إشارات، ورموز، وحركات، وسوابق، ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتّخمين، يختصّ بدركها المشاهد لها... حتى تُوجب علماً ضرورياً بفهم المراد، أو تُوجب ظناً، وكلّ ما ليس عبارة موضوعة في اللّغة، فتتبعين فيه القرائن"⁶⁷.

هـ - نقد المتون⁶⁸ من خلال تعقيب ابن عاشور على بعض العلماء بسبب سوء فهمهم أو فساد تأويلهم لبعض الأحاديث، فضلاً عن تسرّعهم في إبداء آرائهم أحياناً، ومثال ذلك تعقيبه على ما ذهب إليه الإمام أحمد فيما يتعلق باختلاف العلماء بين وجوب أو ترك الوضوء ممّا مسّت النار، قال ابن عاشور: "ومن أعجب العجب أن ذهب الإمام أحمد بن حنبل بأنّ الوضوء ينتقض بأكل لحم البعير لشدة زُهومته سواء أكله نياً أم مطبوخاً، وأيّة مناسبة بين أكل اللحم بالفمّ، وبين غسل الرّجلين، ومسح الرأس والأذنين. وكيف يذهب إلى هذا عالم بعد أن انضبطت قواعد الفقه والأصول، ووجوه محامِل الأخبار"، مشيداً في المقابل بالبُخاري فيما ذهب إليه: "ورحم الله أبا عبدالله البخاري حيث لم يخرج في صحيحه حديث زيد بن ثابت في الوضوء ممّا مسّت النار، ولا حديث جابر بن سمرة في الوضوء من لحوم الإبل"⁶⁹.

⁶⁶ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، كشف المغطّى، ص 138.

⁶⁷ الغزالي (أبو حامد)، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1413هـ، 1993م، 149/1.

⁶⁸ يراد بمصطلح نقد المتن، النقد الداخلي للحديث النبوي، أي المتن على وجه التحديد، وقد صنفت فيه عديد المؤلفات الموسومة بما المصطلح نذكر غير المطلعين بالبعض منها:

. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه لمحمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط 2، 1402هـ.

. مقاييس نقد متون السنة لسفر بن غرم الله الدميني، الرياض، طبعة الأولى، 1404هـ.

. أثر نقد المتن في الحكم على رواة الحديث: دراسة نظرية تطبيقية، لخالد بن منصور الدريس، نشر جامعة الملك سعود، ط 1، (د.ت)

. جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف لأستاذي - المغفور له بمشينة الله تعالى - محمد الطاهر الجواي، نشر مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط 1، 1991م... وغيرها كثير.

⁶⁹ ابن عاشور (محمّد الطاهر)، كشف المغطّى، ص 80 . 81.

المحور الرابع - موقف الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور من بعض المسائل الحديثية.
لما كان المقام لا يسمح بتفصيل القول في مختلف مواقف الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، ومظاهر إثرائه للصناعة الحديثية سنداً ومنتأً، فمن الإنصاف التذكير بنماذج مما أثر عنه من آراء و مواقف من بعض المسائل الحديثية:

أ - رأي ابن عاشور في الحديث المتواتر لفظاً: يذهب ابن عاشور إلى أنه من العسير وجود الحديث المتواتر لفظاً، لأنه " ليس بين أيدينا الآن من المتواتر غير القرآن، وما هو معلوم من الدين بالضرورة. وأمّا الأحاديث المتواترة فقد قال علماءنا: ليس في السنة متواتر"، والسبب من وجهة نظره " تعذر وجود العدد الذي يستحيل تواطؤهم على الكذب في جميع عصور الرواة بيننا وبين رسول الله (ﷺ)"، مؤكداً أن " أكثر الأحاديث رُواة لا يعدو أن يكون من المستفيض كما تقرّر في أصول الفقه"⁷⁰. وهو ما نبه إليه أيضاً عند حديثه عن طرق إثبات المقاصد الشرعية قائلاً: " الطريق الثالث: السنة المتواترة، وهذا الطريق لا يوجد له مثال إلا في حالين:

- الحال الأولى: المتواتر المعنوي الحاصل من مشاهدة عموم الصحابة عملاً من النبي (ﷺ)، فيحصل لهم علمٌ بتشريع في ذلك يستوي فيه جميع المشاهدين، وإلى هذا يرجع قسمُ المعلوم من الدين بالضرورة، وقسم العمل الشرعيّ القريب من ذلك المعلوم ضرورة.
- الحال الثانية: تواتر عمليّ يحصل لأحاد الصحابة من تكرر مشاهدة أعمال رسول الله (ﷺ) ، بحيث يُستخلص من مجموعها مقصداً شرعياً"⁷¹.

ب - موقف ابن عاشور من الحديث الضعيف، إذ يرى أنّ لا مجال للاستئناس بالحديث الضعيف فضلاً عن الاحتجاج به، نظراً لما يشكوه من عيوب، وتحوم حوله من شكوك، علماً أنّ في الأحاديث المقبولة من الصحيح والحسن ما يفي بالجواب عن أسئلة المسلم فيما يتعلّق بدُنياه وآخرته.

يُستشف ذلك ممّا جاء في تعليقه على حديث " طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ"، فبعد أن قام بتخريجه، واستعرض أقوال الحُفَاط في رجال سنّده، وبين حاله سنداً ومنتأً، مؤكداً أنه من أوهى مراتب الحديث الضعيف بناءً على ما قرّره علماء أصول الحديث، انتقل إلى نقض المستفاد ممّا نقله السيوطي عن المزيّ من أنّ: " حقيقة الحديث الحسن لا تنطبق على مثله، إذ الحسنُ يُشترط فيه سلامة رجال سنّده من الجرح، وإنما ينزل عن مرتبة الصحيح بقلة ضبط رجاله مع عدالتهم"، مختتماً كلامه بالردّ كذلك على ما ذكره المناوي بشأن هذا الحديث، مبرزاً بالمناسبة موقفه النهائي من الحديث الضعيف بقوله: " وبقي لنا قول المناوي: إنّ كثرة

⁷⁰ ابن عاشور (محمد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن و السنة، ص 50 . 51.

⁷¹ ابن عاشور (محمد الطاهر)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق و دراسة محمد الطاهر الميساوي، دار التفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 1421هـ . 2001م، ص 194.

طُرق هذا الحديث تُقوّيه، فهذا كلام نحتاج في رده إلى تطويل، لأنّ صدور أمثاله كثير من كلام بعض المنتقدين للحديث، وهو كلام لا يُؤخذ على إطلاقه، لأنّ الضّعيف أقسام كثيرة تنتهي في الضّعف إلى الموضوع فإنّ الموضوع عند المحققين من المحدثين، فبيناً أن تنظر إلى حالة الضّعيف، فإنّ كان ضعيفاً قريباً من الحسن، أعني قد نقص منه صفة من صفات الحسن أو صفتان ليست إحدهما راجعة إلى اتهام بعض رواته فهو مقبول في الجملة، فهذا إذا اعتضد بطرق أخرى مُتماثلة في الضّعيف دون طعن في أحد رواته قد يكسب قوّة ما، ولكنها قوّة لا تُخرجه عن رتبة الضّعيف، وإنّما تُكسبه قوّة في الضّعف، فهذا مُشتبه على الضّعفاء في علم الحديث، فيحسبون أنّ الضّعيف من هذا النوع إذا اعتضد بمثله ارتقى إلى رتبة الحسن، وهو وهم وتخليط⁷².

لم يكتف ابن عاشور بتحديد موقفه الواضح من الحديث الضّعيف بل تقدّم خطوة أخرى لإبراز منهجه في كيفية الاعتضاد بكثرة طرق الأخبار إذا تعددت طرقها بقوله: "و ها هنا توجيه كنت جعلته دستوراً في كيفية الاعتضاد بكثرة طرق الأخبار إذ تعددت طرقها، وقرّرت في دروس الأصوليين، وذلك أنّ الحديث الصحيح يغلب الظنّ بصدق نسبته إلى رسول الله نظراً لحسن الظنّ برواته، وفيه احتمال مرجوح جداً بأن يكون مكذوباً عن رسول الله (ﷺ). والحديث الحسن دونه في الظنّ بصدق نسبته، وفيه احتمال مرجوح بأن يكون مكذوباً، والحديث الضّعيف يستوي من ظنّ احتمال بعدم صدق نسبته إلى رسول الله (ﷺ)، وظنّ احتمال صدق نسبته إليه، فإذا كثرت طرق الحديث الصحيح وطُرق الحسن فقد تأيد ظنّ الصدق بظنون مثله راجحة، فيصير الصحيح قريباً من المتواتر، ويصير الحسن قريباً من الصحيح، بخلاف الضّعيف، فإن تكررت طرقه الضّعيفة يؤيد احتماليه معاً فيبقى كما هو لا يكتسب قوّة بتكرّر الطُرق"⁷³.

والحق أنّ ما ارتأه ابن عاشور فيما يتعلّق بالحديث الضّعيف هو وجه الصواب - لاسيما في هذه الأيام - لأنّ قول البعض باعتماد الحديث الضّعيف في فضائل الأعمال قد تسبّب في فتح أبواب شرّ كثيرة أدّت إلى كوارث فظيعة.

و لذلك فلا غرابة أن نجد فريقاً من العلماء يرفض رافضاً مطلقاً الاحتجاج بالحديث الضّعيف، والعمل به لا في الأحكام، ولا في فضائل الأعمال لإفادته الظنّ المجروح، هذا فضلاً عن أنّ في الأحاديث الصحيحة والحسنة ما يُعني عن الأحاديث الضّعيفة.

وكان من بين أوائل من سلكوا هذا المسلك البخاري ومسلم كما يتجلى ذلك فيما التزما به من شروط في صحيحيهما، فضلاً عمّا صدر عن الإمام مسلم من تشهير صريح برؤاؤه الضّعيف⁷⁴. وهو ما تبناه أبو محمّد ابن حزم⁷⁵، وصرّح به ابن تيمية⁷⁶، و أكد عليه محمّد

⁷² ابن عاشور (محمد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 89.

⁷³ ابن عاشور (محمد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، ص 89 - 90.

⁷⁴ النووي (بجي بن شرف)، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المقدّمة، باب النهي عن الرواية عن الضّعفاء والاحتياط في تحمّلها، نشر بيت الأفكار الدولية، (د.ت)، ص 51 - 58.

بن علي الشوكاني⁷⁷. وكان من بين الذين تمسّكوا بهذا الرّأي من المتأخرين أحمد محمد شاكر مؤكّداً " أن لا فرق بين الأحكام و فضائل الأعمال و نحوها في عدم الأخذ بالرّواية الضّعيفة، بل لا حُجّة لأحدٍ إلا بما صحّ عن رسول الله (ﷺ) من حديث صحيح أو حسن⁷⁸".
وتبعاً لذلك فإنّ ابن عاشور لم يكن مُبتدعاً فيما ذهب إليه بشأن الحديث الضّعيف، حجّته في ذلك أنّ درء المفسدة مقدّم على جلب المصلحة، هذا فضلاً عمّا كان يعاينه بحكم مهامّه من انفلاتٍ في الاستقواء بالحديث الضّعيف لتلبية نزوات عابرةٍ و تحقيق مصالح ضيّقة.

ج - رؤية ابن عاشور لكيفية إعادة الاعتبار للدرس الحديثي: يتّضح ذلك من خلال طريقة تتبّع للحديث سنداً و متنّاً، بالإضافة إلى ما صدرت عنه من إشارات لطيفة، من ذلك قوله بعد استعراضه الموجز لتاريخ علوم الحديث، وما تعرّض له من تحديات: " فالذي نراه للآتيان على ما بقي حافاً بعلم الحديث من الخلل:

أن يُسَدَّ باب التّسامح في إيداع الأحاديث الضّعيفة في كُتب الحديث، ولو كانت في فضائل الأعمال، فإنّ ترك ذلك أعظم فائدة للدين من ذكره، وفي الأحاديث الحسان بلاغ لطالبي الفضائل. وأن يُطرح الاشتغال بضبط أحوال الرّواة بعدما محّص الحقاظ صحيح الحديث من عليه، فإنّ الاشتغال بذلك أصبح قليل الجدوى، فليقتصر على ذكر الصحابي الراوي للحديث، وعلى ذكر رتبة ذلك الحديث في نظر أهل النّقد كما فعل جلال الدين السيوطي في الجامع الكبير في القسم الأوّل منه. وأن يُذيل الحديث بمنازع علماء الفقه في الاستنباط منه، وهي طريقة مالك في الموطأ، وهي الطريقة المثلى⁷⁹.

تلك هي بعض النّماذج من مواقف الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور من بعض القضايا الحديثيّة الجوهرية بالإضافة إلى مواقفه من مسائل أخرى ذات الصّلة، ممّا لا يسمح المقام باستعراضها جميعها، والتي اتسم في تناوله لها بالكثير من الدقة و العمق و إعمال العقل في إطار مقاصد الدين الإسلامي و ضوابطه الشرعيّة⁸⁰.

المحور الخامس - الشّيخ محمّد الطّاهر ابن عاشور: ملامح التّأثر و التّأثير.

لعل أكثر الذين برز تأثر ابن عاشور بهم كان الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، ومؤسس المذهب المالكي، يتجلى ذلك بالإضافة إلى ما سبق ذكره:

⁷⁵ ابن حزم (محمد بن علي)، الفصل في الملل والأهواء والنّحل، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، (د.ت)، 84/2.

⁷⁶ ابن تيمية (أحمد بن عبد الحلیم)، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، إصدار مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المملكة العربية السعودية، طبعة 1425هـ 2005م، 250/1.

⁷⁷ الشوكاني (محمد بن علي) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، المطبعة المنيرية، مصر، الطبعة، 1344هـ، 15/1.

⁷⁸ ابن كثير (إسماعيل بن عمر)، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق محمد أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1399هـ. ص 87.

⁷⁹ ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، أليس الصّبح بقريب: التّعليم العربي الإسلامي، دراسة تاريخية و آراء إصلاحية، دار سحنون للنشر والتّوزيع، ودار السلام للنشر والتّوزيع و التّرجمة، الطبعة الأولى، 1427هـ/ 2006م، ص 170.

⁸⁰ كرشيد (الصّادق)، المنزح العقلي عند محمّد الطّاهر بن عاشور، المؤتمر الدولي حول " الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور وقضايا الإصلاح والتّجديد في الفكر الإسلامي المعاصر: رؤية معرفيّة ومنهجية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1، 1432هـ. 2011م، ص 143. 172.

أ - كثرة إعجابه بالإمام مالك إلى حدّ يقينه بـ " أنه الذي بعثه الله على رأس المائة الثانية، مجدّداً للأمة أمر دينها. وناهيك بمثل هذا الأمر من الدّين، فقد قال رسول الله (ﷺ): " إنّ الله يبعث لهذه الأمة على رأس كلّ مائة سنة من يجدد لهذه الأمة دينها "، قال ذلك في آخر حياته المباركة، أي في سنة إحدى عشر من الهجرة، وقد ظهر مالك في العلم في حدود سنة إحدى عشرة ومائة 111 من الهجرة⁸¹.

ب - إفاضته في الإشادة بمنهج الإمام مالك وتأثره بمواقفه، إذ كثيراً ما نوّه ابن عاشور بطرائق مالك في التّمحيص والتّصحيح وتمييز من تُحمل عنه السّنة، وتبيين محامل الآثار المرويّة، بعد أن مضى زمن خلط فيه بين الصّحيح والسّقيم، مشيداً بتضييقه في شروط قبول الأخبار تضييقاً استنبه فيه لدينه، وقضى به حقّ الاحتياط في موافقة صحّة النّسبة إلى رسول الله (ﷺ)، وما تواتر من حال المسلمين في زمانه و زمان الصّحابة، مثمناً مسالكة في عرض الأثر بعد تأكّده من صحّة سنده على عمل أهل المدينة من الصّحابة والتّابعين، و قواعد الشريعة، و القياس الجليّ، يضاف إلى ذلك تشدده في الرواية بالمعنى، وتأكّيده على أن يكون الرّواي من أهل المعرفة والفقه، غير مكثّر من الرواية، وهو ما جعل الموطأ خالياً ممن تُكلّم فيه بنقد حاله، على خلاف بعض رجال الأسانيد في غير موطأ مالك إمّا بندرة، وإمّا بكثرة. وتأسيساً على ذلك يرى الشيخ محمّد الطّاهر أنّ الإمام مالك قد أثبت في موطنه أحسن ما صحّ عنده من الآثار المرويّة عن رسول الله (ﷺ)، وما روي عن الخلفاء الرّاشدين، وفقهاء الصّحابة، ومن بعدهم من فقهاء المدينة، وما جرى عليه عملهم بالمدينة ممّا يرجع إلى تلقي المأثور من عمل رسول الله (ﷺ)، والخلفاء الرّاشدين، وقضاة العدل، وأئمة الفقه⁸².

ج - اعترافه بما وجد في الموطأ من غير ما وُضع من أجله، وهو ما يؤكد أنّ ما صدر عن ابن عاشور كان من باب إظهار حقائق يجهلها البعض لعدم تخصّصهم، ويتجاهلها آخرون بسبب تأسّل التعصّب المذهبي في نفوسهم. وبناءً على ذلك فإنّ إشادة ابن عاشور المتكرّرة و المتنوّعة بالموطأ لم يكن الغرض منها دعوة إلى القطيعة مع الماضي، ولا غلقاً لباب الاجتهاد مستقبلاً بالرّغم من أنّ الموطأ بالنّسبة إلى ابن عاشور هو الكتاب الذي به كملت الأداة التي يتطلّع إليها المسلم، المتفقّه في الدّين، المتطلّب مصادقة الحقّ ومرضاة الله تعالى، ممّا جعل أهل النّظر إلى معاني الأمور وغاياتها لا يختلفون في أنّ الموطأ أوّل كتاب قصد منه إثبات الصحيح من سنّة رسول الله (ﷺ)، مبرّراً ما وُجد فيه من غير ما وُضع من أجله أنّ ذلك ممّا لم يخل منه كتاب من الصّحاح، محتجاً بما أشتمل عليه صحيح البخاري من أشياء كثيرة هي أبعد عن الحديث ممّا أشتمل عليه الموطأ⁸³.

⁸¹ ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، كشف المغطّى، ص 20 . 21.

⁸² يُنظر: ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، كشف المغطّى، المقدّمة.

⁸³ راجع في ذلك: ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، كشف المغطّى، المقدّمة.

ومما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه أنّ إعجاب ابن عاشور بإمامه، وتحمّسه لمذهبه لم يمنعه من نقد فئة من أعلام المالكيّة فيما ذهبوا إليه⁸⁴، مُبدياً تعجّبه من تصرفات بعضهم بقوله على سبيل المثال لا الحصر: "وإني لأعجب من الشّيخ أبي الحسن القاسبي فيما ألف من "ملخص الموطأ"، ومن أبي عمر بن عبد البرّ فيما ألف من كتاب "التمهيد" و"التقصي"، إذ عمداً إلى الاقتصار على الآثار النبويّة، فأنسيا بذلك مزية عظيمة للموطأ، وأحسبهما غلبت عليهما نزعة الصنّاعة"⁸⁵.

د - تأثير ابن عاشور في معاصريه، ومن جاء بعده: بقدر ما تأثر الشّيخ محمّد الطاهر ابن عاشور بإمام دار الهجرة و كوكبة من شيوخه وفي مقدّمتهم شيخه سالم بو حاجب، وجدّه من أمّه العلامة قاضي الجماعة الشّيخ محمّد الطاهر بن عاشور⁸⁶ فقد كان له بالغ التأثير في جُلّ طلبته من تونسيين وغيرهم، و في كلّ من حالفه حظّ التّواصل معه بحضور دروسه أو متابعة خطبه، أو الاطلاع على مؤلفاته.

ولعلّ أكثر طلبته تأثراً به كان ابنه الشّيخ محمّد الفاضل ابن عاشور(ت 1390هـ/ 1970م) الذي تربى على يديه بحكم مرافقته لأبيه في حلّه وترحاله، مع حرصه على ملازمة مجالسه، ممّا مكّنه لاحقاً من الفوز بإجازة عامّة من أبيه في جميع مدوّناته ومصنّفاته. يقول الشّيخ محمّد الفاضل بن عاشور منوّهاً بما تحقّق له: "أولاها إجازة والذي العلامة الكبير المصلح الشّهير، من كان لي شيخاً ومُربياً وأباً، وأفادت نعمائه يدي ولساني - شيخ الإسلام محمّد الطاهر بن عاشور- فقد أجازني الإجازة العامّة في جميع مدوّناته ومصنّفاته بمقام سيّدنا أبي زمعة البلوي رضي الله عنه ، صاحب رسول الله (ﷺ)، عندما ختمتُ بين يديه في ذلك المقام المبارك قراءة الشّمائل النبويّة للإمام أبي عيسى التّرمذي رضي الله عنه في اليوم الثّامن من شهر ربيع الأول، وهو يوم المولد الشريف على الرّاجح عند علماء الحديث سنة 1349م"⁸⁷.

وما كان لمحمّد الفاضل بن عاشور أن يفوز بذلك لولا تيقن والده محمّد الطاهر ابن عاشور من توقّر ما يؤهّل ابنه لذلك من سُمّو الأخلاق، وسعة العلم، ومنتهى الضبط في الفهم والحفظ والاستظهار والأداء. وكيف لا يتحقّق ذلك في محمّد الفاضل وهو الذي ظلّ على امتداد خمسة وعشرين عاماً مُلتزماً كلّ ليلة بعد صلاة التّراويح على امتداد شهر رمضان

⁸⁴ يقول الشّيخ في معرض تنديده بسوء فهم بعض أصحاب المذهب المالكي: "وظنّ الجهال الموسومون بالعلم من أصحابنا أنّ مالكا إنّما تعلق فيه بعمل أهل المدينة، وهذه غباوة"، ابن عاشور (محمّد الطاهر)، كشف المغطّي، ص 284.

⁸⁵ ن. م، ص 40، ومن مظاهر تشهيره بما اقترفه بعض شُراح الموطأ و الصّحيحين قوله: "احتار شارحو" الموطأ" و "الصّحيحين" في تفسير الكلام النبوي، وذهبوا في ذلك طرائق لا حاجة إلى ذكرها، إذ هي منكم على طرف الثّمام، و الذي بدا لي... ابن عاشور (محمّد الطاهر)، كشف المغطّي، ص 68.

⁸⁶ حيث كثيراً ما كان يحتج بأرائه، ويستشهد بمواقفه، قائلاً: قال شيخنا العلامة الوزير، وكان شيخنا العلامة الوزير... إلخ، انظر: ابن عاشور(محمّد الطاهر)، كشف المغطّي، ص 241، 244، 245.

⁸⁷مجلة جوهر الإسلام، السنة 3، مارس. أبريل 1971، ص 75.

المعظم من كلّ سنة القراءة بين يدي أبيه مقداراً من الحديث الشريف، قراءة ضبطٍ وتحقيقٍ، وذلك ببيتهم المبارك بضاحية المرسى.

لقد قرأ الابن على أبيه في تلك المجالس "صحيح مُسلم" من أوّله إلى آخره، وختم بمعينته مرتين "موطأ الإمام مالك بن أنس"، ثمّ ثلاثة بالروضة الشريفة من مسجد رسول الله (ﷺ) بالمدينة المنورة، مُقتصراً فيها على الأحاديث المرفوعة، وذلك في شهر رجب من سنة 1363هـ، كما قرأ عليه "صحيح البخاري"، و "جامع الترمذي"، يُضاف إلى ذلك قراءته عليه بجامع الزيتونة مدّة خمس سنين درساً في "تفسير البيضاوي" و "الموطأ" و "ديوان الحماسة"، مُقتبساً من ملازمته وخدمته سفراً وحضراً، أدباً ورأياً وعلماً وهدياً وجميلاً أخلاقٍ ونبل صفاتٍ وواسع معرفة.

ولقد تجلّى ذلك التأثير في دعوة الشيخ محمّد الفاضل المتكرّرة إلى إنزال السنّة النبويّة مكانتها الحقيقية، والعمل على حفظها من الضياع بجمعها والتثبيت في أسانيدھا ومتونها وبيان أحكامها ومعانيها، و" انطلاقاً من هذا الفهم الشموليّ لدور السنّة كانت شروح الشيخ الفاضل لكثير من الأحاديث تنزع نحو استخراج المعاني الجوهرية في الإسلام، والتركيز على دورها التطبيقيّ في إصلاح المجتمع وتقويم بنائه"⁸⁸، وهو نفس المنهج الذي كان قد سلكه والده، وأوصى به.

ومن أجل إعادة الاعتبار إلى الحديث النبوي لم يدخر الشيخ محمّد الفاضل ابن عاشور جهداً في تأصيل آرائه ومواقفه تأصيلاً حداثياً، مُلتزماً بتوثيق مادته الحديثية توثيقاً خلا من اعتماد ما لا يُعتمد به، كما يلاحظ ذلك فيما تركه من إنتاج علمي مثل: الحديث الشريف⁸⁹، وشراح البخاري من المالكية⁹⁰، وكُتب ظاهر الرواية⁹¹، و كيف نشأ الاحتفال بالمولد النبوي⁹²، والموطأ للإمام مالك⁹³، والمولد وعزّة العرب القومية⁹⁴، والبخاري المفسّر⁹⁵، وغيرها، ممّا يؤكّد تأثر الابن بأبيه، وعمله بوصيته، فكان بحقّ نسخة من أبيه، باحثاً مدققاً، وعالماً محققاً، غايته تصحيح أخطاء المسلمين بتطهير عقائدهم، وتنزيه تقاليدهم، وتصحيح مقاييس الخير والشر في نفوسهم و مداركهم.

⁸⁸ المتاعي(حسن)، الشيخ محمّد الفاضل بن عاشور: مسيرته العلميّة والاصلاحية، مركز النّشر الجامعي، ط1، 2010، ص 358.

⁸⁹ مجلة جوهر الإسلام، نوفمبر - ديسمبر 1968.

⁹⁰ مجلة جوهر الإسلام، جانفي 1996.

⁹¹ مجلة الأزهر، نوفمبر - ديسمبر 1964.

⁹² مجلة الزيتونة، س1، ع9، ماي 1937.

⁹³ مجلة الأزهر، ماي، جويلية 1964.

⁹⁴ ابن عاشور "محمّد الفاضل"، ومضات فكر، الدار العربيّة للكتاب، تونس، 1981، 2/ 376.

⁹⁵ ابن عاشور "محمّد الفاضل"، التفسير ورجاله، دار الكُتب الشريفة، تونس، 1968، ص 57.

الخاتمة:

يعتبر الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور من كبار علماء عصره حيث استطاع برؤيته الناقبة إثراء المكتبة العربية بما هي في حاجة ماسة إليه من المصنّفات الفريدة التي عرفت في مجملها بعمق التحليل، وحسن التحرير مع وضوح العبارة، وجودة الأسلوب، مما حقق لها استمرارية البقاء، وتواصل الإشعاع. ولعل ما تشهده الساحة الفكرية مغرباً و مشرقاً دون توقّف من عقد المؤتمرات وتنظيم الندوات و صدور المصنّفات، وإعداد الرسائل الجامعية حول هذه الشخصية إلا خير دليل على أن الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور كان ولا يزال أحد المرجعيات الدينية المستنيرة والمنارات الفكرية الرائدة.

لقد تميّزت جهود ابن عاشور في تعامله مع الحديث النبوي روايةً ودرايةً بالتركيز على ما في حاجة إلى المزيد من التحقيق والتنقيح، حيث لم يدخر جهداً في تحديد المراد من بعض المصطلحات الحديثية، مُعلنًا موقفه بمنتهى الوضوح من بعض المسائل ذات الصلة، مصوباً ما انتبه إليه من أخطاءٍ بكل أدب و تواضع، رافضاً بذلك فكرة أن ليس بمقدور اللاحقين الإضافة على ما توصل إليه السابقون.

وبقدر ما أولى الشيخ محمد الطاهر بن عاشور اهتمامه بالسند فقد كانت كذلك عنايته بالمتن، بل نحسبها أوسع وأعمق، مفنداً بذلك ما يدّعيه المعادون من أن اهتمامات علماء المسلمين قد انصبّت على السند دون المتن بغوصه في شرح ألفاظ غريب الحديث، و إقدامه على نقد الأسانيد و تدبر المتون، مرجحاً بكل موضوعية ما يراه أقرب إلى الصواب، حيث لم يلاحظ عليه التعصب لمذهب معين، و لا المسّ من هيئة أحد بعينه، ومن ثم فإنّ كلّ ما صدر عنه من نقدٍ و ردودٍ إنما كان في حدود ما تقتضيه الأمانة العلمية.

وللعلم فإنّ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور لم يكتف بإبراز أسباب تراجع حضور الدرس الحديثي ممثلة في فُصور الهمم عن مُزاولة علم الحديث مُزاولةً نقدٍ وضبطٍ، بل تجاوز ذلك إلى تقديم مقترحات لتفعيل دور السنّة النبوية، والعودة بها إلى موقع الريادة في درء الخلافات، وتقديم الحلول العملية، داعياً أهل العلم من ذوي التخصص إلى الاهتمام بتمحيص ما يبني عليه عمل نجيع أو اعتقاد صحيح، وتوفير الوقت لما هو أولى بالعناية والبحث.

وكان من بين ما تميّز به الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في مختلف ما بذله من جهود استقلاليته في التفكير، وعدم تردده في إبداء رأيه، متخذاً من العقل إحدى آلياته في تدبّر النصوص، واستنباط الأحكام من أجل ملاءمة واعدة بين حقائق الدين الخالدة وصور الحياة المتغيرة.

وخلاصة القول إنّ ما بذله محمّد الطّاهر ابن عاشور من جهود، وتوصل إليه من نتائج، وحققه من سبق، يُعد بحق إضافات معرفيّة ومنهجية قيّمة يمكن الاستئارة بها في تجديد الخطاب الديني، وتحيين الخطط الدراسية، و استنباط الأحكام، وغير ذلك ممّا له علاقة بالكثير من مناحي الحياة، وهو ما يتوافق وما كان يرنو إليه من أن يكون كل ما انجزه " نبراساً للمتفكّحين في الدين، ومرجعاً بينهم عند اختلاف الأنظار وتبادل الأعصار، وتوسّلاً إلى إقلال الاختلاف بين فقهاء الأمصار، ودُرْبَةً لأتباعهم على الإنصاف في ترجيح بعض الأقوال على بعض عند تطاير شُرور الخلاف، حتى يستتبّ بذلك ما أردناه غير مرّة من نبذ التعصّب، والفيئة إلى الحقّ، إذا كان القصدُ إغاثة المسلمين ببلالة تشريع مصالحهم الطارئة متى نزلت الحوادثُ واشتبكت النوازلُ، وبفصلٍ من القولِ إذا شجرت حُجج المذاهب، وتبارت في مُناظرتها تِلْكَ المقانِبُ"⁹⁶.

⁹⁶ ابن عاشور (محمّد الطّاهر)، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 165، المقانِب جمع مَقْنَب، اسم جماعة كثيرة من الفُرسان، وهو هنا مُستعار لجماعات العلماء كما يُستعار الفارس للعالم الفائق. (المؤلّف).

المراجع

1. القرآن الكريم.
2. البيهقي (أحمد بن الحسين)، شعب الإيمان، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1410هـ.
3. ابن تيمية (أحمد بن عبد الحلیم)، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، إصدار مجمع الملك فهد لطباعة المصاحف، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1425هـ - 2005م.
4. ابن حزم (محمّد بن علي)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، (د.ت).
5. ابن الخوجة(محمّد الحبيب)، شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمّد الطاهر ابن عاشور، (د. ط)، 2004م
6. السيوطي (جلال الدين)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت(د.ط.ت).
7. الشاطبي (إبراهيم بن موسى)، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1975م.
8. الشوكاني(محمّد بن علي)، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، المطبعة المنيرية، مصر، الطبعة، 1344هـ.
9. الصنعاني (عبد الرزاق بن همام)، المصنّف، عنى بتحقيق نصوصه وتخرّيج أحاديثه والتعليق عليها حبيب الرّحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ.
10. ابن عاشور(محمّد الطاهر)، أليس الصّبح بقريب: التّعليم العربي الإسلامي، دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، دار سحنون للنشر والتّوزيع، ودار السّلام للنشر والتّوزيع والترجمة، ط 1، 1427هـ - 2006م.
11. ابن عاشور(محمّد الطاهر)، أصول النّظام الاجتماعيّ في الإسلام، الدّار التونسيّة للتّوزيع، والمؤسسة الوطنيّة الجزائريّة، ط 2، 1985م.
12. ابن عاشور(محمّد الطاهر)، التّحرير والتّنوير، الدّار التونسيّة للنّشر بتونس والمؤسسة الوطنيّة للكتاب بالجزائر، (د.ت).
13. ابن عاشور(محمّد الطاهر)، تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، دار سحنون للنّشر والتّوزيع ودار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والترجمة، ط 2، 1429هـ - 2008م.
14. ابن عاشور(محمّد الطاهر)، كشف المغطّى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، ضبط نصّه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه تلميذنا الدكتور طه بوسريح، دار سحنون للنّشر والتّوزيع، ودار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والترجمة، ط 2، القاهرة، 2007م.
15. ابن عاشور(محمّد الطاهر)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ودراسة محمّد الطاهر الميساوي، دار التّفاس للنّشر والتّوزيع، الأردن، ط2، 1421هـ - 2001م.

16. ابن عاشور(محمّد الطّاهر)، النّظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصّحيح، نشر الدّار العربيّة للكتاب، ليبيا - تونس، ط1، 1970م.
17. ابن عاشور (محمّد الفاضل)، التّفسير ورجاله، دار الكُتب الشّرقية، تونس، ط 1968م.
18. ابن عاشور (محمّد الفاضل)، ومضاتُ فكر، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، ط 1981م.
19. ابن عبد الوهّاب(محمّد)، التّوحيد الفريد الذي هو حقّ الله على العبيد، نشر كليّة الشريعة بالريّاض، (د.ت).
20. العراقي (عبد الرّحيم بن الحسين)، تخريج أحاديث الإحياء في علوم الدّين لأبي حامد الغزالي، نشر دار العاصمة، ط1، 1987م.
21. العسقلاني(أحمد بن علي بن حجر)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق غنيم عبّاس وياسر إبراهيم، دار الوطن للنشر والتّوزيع الرّياض، ط1، 1418هـ - 1997م.
22. الغزالي (أبو حامد)، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1413هـ - 1993م.
23. ابن قيم الجوزية(محمد بن أبي البركات)، مدارج السّالّكين بين منازل " إياك نعبدُ و إياك نَسْتَعِين" تحقيق و تعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة السابعة، 1423 هـ / 2003م
24. ابن كثير(إسماعيل بن عمر)، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تحقيق محمد أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1399هـ،
25. كرّشيد (الصّادق)، محمّد الطّاهر ابن عاشور رائد التّجديد والإصلاح، مجلة التّنوير، المعهد العالي لأصول الدّين بتونس، ع9، 2006 - 2007 م.
26. كرّشيد (الصّادق)، المنزع العقلي عند محمّد الطّاهر ابن عاشور، المؤتمر الدولي حول " الشّيخ محمّد الطّاهر ابن عاشور وقضايا الإصلاح والتّجديد في الفكر الإسلاميّ المعاصر: رؤية معرفيّة ومنهجية، تنظيم المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1432هـ - 2011م.
27. ماجدي(سيف الدّين)، الآخر في المدوّنة التفسيرية: التّحرير والتّنوير نموذجاً، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلاميّة، مكتبة جامعة الرّيتونة بتونس.
28. المناعي(حسن)، الشّيخ محمّد الفاضل ابن عاشور: مسيرته العلميّة والاصلاحية، مركز النّشر الجامعي، ط1، 2010م.
29. المناوي(محمّد عبد الرؤوف)، فيض القدير في شرح الجّامع الصّغير من أحاديث البشير النّذير، ضبطه وصحّحه أحمد عبد السّلام، دار الكُتب العلميّة، بيروت، ط1، 1994م.

30. النووي (يحيى بن شرف)، المنهاج في شرح صحيح مُسلم بن الحجاج، المقدّمة، باب النّهي عن الرّواية عن الضّعفاء والاحتياط في تحمّلها، نشر بيت الأفكار الدوليّة، (د.ت).
31. مجلة الأزهر، ماي - جويلية 1964م.
32. - مجلة جوهر الإسلام، نوفمبر - ديسمبر 1968م، جانفي 1969م، مارس - أفريل 1971م.
33. - مجلة الزّيتونة، س1، ع9، ماي 1937.